المحتلة؟ ومن ثمّ، لا يكفي ان ندعو الى ان فك الارتباط بين اقتصاد الارض المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي سيتم عبر عمل شعبي دؤوب.

المستوى الثاني

أمّا المستوى الثاني فهو تأثيرات الانتفاضة، فلسطينياً واقليمياً ودولياً. في البداية، هناك افتراض مؤداه ان قدرة الانتفاضة على الفعل المؤثر ترتبط بعدد من المؤشرات، منها برنامج قادر على توجيه الجهود من اجل استمرار الانتفاضة، وهذا يتحقق ـ حسب التقرير ـ من خلال مستويات عدّة: الاول الانتفاضة والتأثير في منظمة التحرير والوضع الفلسطيني. وتناول التقرير هذا المستوى من خلال زاويا عدّة: الاولى قضية الوحدة الفلسطينية، وهي ما اكدتها الشهور الثمانية الاولى من الانتفاضة. فعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها القوى الفلسطينية، الّا انها استطاعت، الى حد كبير، تجاوزها، ومثال ذلك الاختلافات حول الخيارات الفلسطينية فور اعلان الاردن فك الارتباط مع الضفة الغربية. وقد تمثلت هذه الاختلافات في الجدل والنقاش حول الخيارات السياسية المقترحة. وهذا الجدل سار ـ كما ذكر التقرير ـ في ثلاثة اتجاهات: الاول، التعجل ونفاد الصبر، بمعنى ان اصحاب هذا الاتجاه رغبوا في ضرورة تحقيق تسوية سريعة. وقد تمّ التعبير عن افكار هذا الاتجاه بأشكال وصياغات مختلفة، لكنها تلتقي على ضرورة اعلان دولة فلسطينية مستقلة وحكومة مؤقتة تضمّ شخصيات مقبولة دولياً. الثاني كان عكس الاول، فهو رفض التعامل مع المتغيرات المستجدة على الوضع الفلسطيني، والاقليمي، والدولي، وهو امتداد للتيار الذي تبنى سياسة «كل شيء، او لا شيء»، ويقدّم الاستراتيجية على التكتيك، ويرفض الواقع المحدد باللجوء الى الميثاق الوطني الفلسطيني للاجتهاد، مضيفاً اليه هالة من القدسية، ومفضلاً «النقاء الثوري الكامل»، ولو كان ثمنه اضاعة فرص لتحقيق تقدم جزئي يمكن ان يفيد النضال الفلسطيني؛ وتعتبر جماعة الاخوان وذراعها «حماس» ابرز من يعبر عن هذا الاتجاه الآن. اما الثالث، فيتكون من جماعات متباينة، بعضها يقترب من الاتجاه الاول (قيادة «فتح»)، وبعضها يقترب من الاتجاه الثاني (الجبهة الشعبية) وبعضها يتوسط المسافة بين هاتين الجبهتين. وهذا الاتجاه، بجماعاته، يعبر عن قناعة اساسية بضرورة التعامل مع المتغيّرات المستجدة، فلسطينياً واقليمياً ودولياً، بدرجات متباينة من المرونة.

أمّا الزاوية الثانية في قضية تأثير الانتفاضة، فتتعلق بقضية المخيمات، ودور القوى الخارجة على المنظمة. اورد التقرير ان الانتفاضة واستمرارها ادّيا الى عزل الفصائل الفلسطينية التي رفضت العودة الى منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة التوحيدية (الثامنة عشرة) للمجلس الوطني. امّا بالنسبة الى جماعة ابو موسى المنشقة عن «فتح»، وصدامها مع المنظمة، فقد قدّم التقرير تفسيرين في هذا الشأن: الاول ركز على مشاعر العزلة التي عانت منها هذه الجماعة عندما بدا ان هناك امكانية للمصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير، وتخوّفها من ان تصبح ضحية لهذه المصالحة. ويستند هذا التفسير الى نقطتين: الاولى انفراد ابو موسى بموقف الرفض لزيارة عرفات لدمشق منذ الاعلان عنها، والثانية الموقف المتشدد لقيادة «فتح» تجاه التعامل مع هذه الجماعة بالذات، في الوقت الذي اكدت ترحيبها بعودة الفصائل الخارجة الاخرى («القيادة العامة»، و«الصاعقة» و«النضال الشعبي»). امّا التفسير الثاني، فركّز على النزعة التخريبية والعدوانية الأصيلة لدى هذه الجماعة، واحقادها الدفينة على قيادة منظمة التحرير، بعد ان فشلت في تشويه صورتها لدى الجماهير الفلسطينية. وخلص التقرير الى ان العام ١٩٨٨ لم يشهد تقدماً في مجال العلاقة بين قيادة منظمة التحرير والفصائل الخارجة عليها، باستثناء حالة جبهة النضال الشعبي.

امّا الزاوية الثالثة، فتختص بتأثير الانتفاضة في المجلس الوطني الفلسطيني والوضع الفلسطيني. وذهب التقرير الى ان الوحدة الوطنية الفلسطينية واجهت، خلال العام ١٩٨٨، اختياراً بالغ الصعوبة، غير انها تمكّنت من اجتيازه.

أمّا الزاوية الرابعة، فخاصة بتأثير الانتفاضة في فلسطينيي ١٩٤٨. فقد اتاحت الانتفاضة، واستمرارها، الفرصة لانتقال موقف فلسطينيي الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ من مستوى التضامن، في اعقاب ١٩٦٧،